دور تقنية الاتصالات في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية
في الوطن العربي مع إشارة خاصة لدور الحكومة الإلكترونية

المقدمة:

يسود تناول كبير حول إمكانات تقنيات الاتصالات والمعلومات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي عصر المعلومات الجديد أضحى تبادل المعلومات هو المتغير الثالث في مثلث المؤشرات المستخدمة في قياس ومرافقة الأداء الاقتصادي والمجتمع، إلى جانب المتغير الاقتصادي والمتغير الاجتماعي، وتحدد أضلاع هذا المثلث مجموعة مستوى الأداء التنموي لكل دولة، ومن ثم قدرتها العامة على جذب المستثمرين الخارجيين. ومن المتفق عليه أن استخدام الفعال للأدوات الجديدة لتقنية المعلومات والاتصالات سيكون له تأثير حاسم في كافة جوانب النظم الاقتصادية والاجتماعية، سواء في المنازل أو أماكن العمل أو المدارس أو الحكومات أو أي مؤسسات إجتماعية أخرى، هذه المؤثرات جميعها سوف تعود إلى بزوغ ما يسمى بـ "مجتمع المعلومات".

وقد ظهر مصطلح الاقتصاد الجديد في أواخر التسعينيات من القرن الماضي، وكان ذلك مؤشرا على التحول من "الاقتصاد الصناعي" إلى "الاقتصاد المعرفي"، بما يعني التحول من الإنتاج في الاقتصاد إلى الاعتماد على الخبرة النادرة، وتحويل هذه الخبرة إلى عامل اقتصادي مسيطر، وذلك لأنه كمفهوم يعكس حالة العولمة التي أصبحت واقعا يصعب منعه.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤل التالي: هل يمكن تقنيات الاتصالات والمعلومات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد العربية؟ بما في ذلك إقامة المجتمعات المحلية الإلكترونية؟

أهمية البحث:

تتبع أهمية البحث من أنها توضح الدور الهام لتقنية الاتصالات في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ومن ثم حفز الدول العربية على إتباع كل السبل لتنمية ودعم تقنية الاتصالات لأهميتها على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

د. مصطفى محمود عبد السلام استاذ مساعد الاقتصاد كلية العلوم الاقتصادية والمالية الإسلامية - جامعة أم القرى - مكة السعودية.
هيكل الدراسة

تقدم الدراسة تناولة المفاهيم المختلفة لتقنية الاتصالات والمعلومات وكيفية تهيئة البنية التحتية لها.

ثم تستعرض الدراسة تطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، ويتناول بعض التطبيقات (إقامة نظام للحكومة الإلكترونية وتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية، تنمية الموارد البشرية، التجارة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني وغيرها) في الوطن العربي.

خاتمة (نتائج - مقتراحات).

٢/١٧ - تقدير الدراسة

تعريف تقنية الاتصالات والمعلومات

يرجع "تقنية المعلومات بأنها "علم معاكسة المعلومات خاصة" بواسطة الحاسوب واستخدامه للمساعدة في توصيل المعرفة في الحقول الفنية والاجتماعية" (Forester, 1985).

أما Nagesh Kumar فيعرف تقنية المعلومات بأنها "علم معالجة المعلومات خاصة بوساطة الحاسوب واستخدامه للمساعدة في توصيل المعرفة في الحقول الفنية والأعمال الاجتماعية" (Kumar, 1997).

٢/٢٢ - المحدودة والمقومات الأساسية اللازمة لبناء قدرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

قطعت الدولة العربية شوطًا لا Baş به على معظم محاور تقانات المعلومات والاتصالات، وبخاصة في البنية الأساسية التي وصلت الاستثمار فيها. وسجلت تطورا في الآداب التقني فاق التطور المرصود في جميع مناطق العالم عام ٢٠٠٨.

فحكم أربع بلدان عربية ضمن قائمة الدول الخمسين الأكثر جاهزة للاستثمار تقانات المعلومات والاتصالات، كانت جميعها من دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت) التي تبأت المراتب ٢٨ و٣٧ و٣٩ و٥٠ على التوالي بين دول العالم (المؤتمر الاقتصادي العالمي، ٢٠٠٨).

لا أن التمتع في المشهد المعرفي العربي يظهر أن الفجوة الرقمية ما زالت قائمة، بل وحيدة. ويدل تجري المحتوى الرقمي العربي، وهو الدليل على أنشطة استثمار
وإنتاج المعروفة بالعربية، أن الدول العربية ومجتمعاتها قاصرة بمعظم المعايير
(اليوسكي، بالإنجليزية، 2008).
وتتمثل خطوات تهيئة البنية التحتية لتقنية الاتصالات والمعلومات فيما يلي:
1- تهيئة المناخ العام وتشجيع الاستثمار في قطاع تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
2- تنمية الموارد البشرية:
   2/2- تدريب فريق عمل تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.
   2- تنمية السوق المحلي والتصدير.
   4- تعميق مجالات البحث التطوري والتطوير ونقلاً التكنولوجيا.
6- دور الفاعل للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.
7- دور التعاون العربي في دعم تقنية الاتصالات والمعلومات.
3- تطبيقات تقنية الاتصالات والمعلومات لدعم التنمية الاجتماعية والإدارية في الوطن العربي.
   1/1- المقدمة:
إن الصناعات المعتمدة على تقنيات الاتصالات والمعلومات هي الصناعات التكنولوجية المتقدمة التي تتضمن الاتصالات الإنتاجية ذات الصلة، بالإضافة إلى المساحة والتحقق الفعال.
وعلى النموذج البشري المبدي، وهذا المبادئ يتوافق أهم تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات الاجتماعية والاقتصادية.
2/2- تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات الاجتماعية:
   1- الحكومة الإلكترونية.
يمكن تقنيات المعلومات والاتصالات دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلاد العربية، بما في ذلك إقامة المجتمعات المحلية الإلكترونية، واستخدام تطبيقات التكاملة لتقنية المعلومات والاتصالات كأدوات مساعدة للحكومة، ودعمًا للتنمية، وتعزيز للمؤسسات، وصول الخدمات للمواطنين وصولًا سلمًا، مع استخدام تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات في توفير الخدمات المقددة في صنع القرار على المستويات السياسية والاجتماعية، والاقتصادية، وكذلك في خفض الإنفاق الحكومي باستخدام الأداء والتبادل المتزايد.
فعلى سبيل المثال، يمكن استخدام تطبيقات التدريب على بعد لتحسن وصول الخدمات الطبية في المناطق النائية والمحرومة، واستخدام تطبيقات التعلم عن بعد لتكمل أعداد أكبر من المواطنين، وذلك لدعم الإبداع والتحديث وزيادة القدرة على التوظيف. وفي هذا المجال يجب إصدار تشريعات لتحفيز قيم صناعة المحتوى العربي، وإنشاء حاضنات تكنولوجية لشركات صناعة المحتوى وإيجاد آليات دعم مالية لها مع إصدار تعليمات لوضع المواقع باللغة العربية إضافة إلى اللغات الأخرى.

7
مسؤولة محمود عبد السلام

المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

ستساعد الأدوات التي تتيح قدرة المعلومات والاتصالات على جعل السياسات أيسر فيها وأكثر شفافية مما يؤدي إلى تحسين عدالة رصد الخدمات العمومية وتنفيذها ومراقبتها وزيادة كفاءة أدائها، وتسهيل الإجراءات العالية أن تتبع بين أدوات تقنية المعلومات والاتصالات تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة في تقديم الخدمات العامة للمواطنين والمنظمات التجارية.

وتتضمن الحكومة الإلكترونية تحويل عملية توصيل خدمات الحكومة من خلال الاستخدام المناسب للتقنيات الجيدة، وهذه المرحلة القطرة على توفير تركيز ونفاد أكبر للمواطنين، وتوفير أكبر المعلومات، وعمليات تجارية محسنة، وكفاءات أفضل، كما ستتسم من حياة الأفراد عن طريق توصيل خدمات حكومية أفضل للمواطنين والأعمال التجارية بتكامل وجذب أقل. إلا أن الشكل الجديد لستوى جزء من القال، فيما تيّز هذه التكنولوجيا الأدوات أو "وسائل التكنولوجيا"، فإن تحول الإجراءات بالإدارات والوكالات هو الذي سيقوم بتوصيل المذكرة والنتائج.

ومن ثم فإن مزايا الحكومة الإلكترونية تبدو فيما يلي:

1- تسهيل وتحسين تقديم الخدمات حيث سيتمكن الجمهور من إتمام جميع الإجراءات مع الدوائر الحكومية عبر الإنترنت.
2- تطوير جودة الخدمات وتقليل نسبة الأخطاء، وزراعة سرعة الاستجابة، وتقديم الخدمات والموارد في موعدها المحدد عبر الإنترنت.
3- تبسيط الإجراءات وتسييسها مما سوف يؤدي إلى خفض النفقات.
4- زيادة الطلب على الوظائف والخدمات التي يتطلبها النظام الجديد، مما سيساعد على استطلاع المزيد من المهارات والخبرات، إضافة إلى جذب الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المتطورة.

وإذا يجب أن يكون الاستثمار في الحكومة الإلكترونية عادات جميلة ممواولة سواء كانت في شكل حقيقية في التكلفة أو رفع لكفاءة الإنتاجية أو تحسين الخدمات المقدمية للشركات والمجتمع الأشمل.

كما أن الخدمات المباشرة جزء من إعادة التصميم الشامل لتصور الخدمات الحكومية، وبالنسبة للهيئات الحكومية يستتبع توصيل الخدمات إدارية قوات متعددة للوصول، وسيستمر توصيل الخدمات عبر الاتصال التقليدية مثل التلفاز أو الهاتف أو الهاتف أو الخدمات المماثلة. إلا أن الهدف الأم هو تسهيل جودة الخدمات على نطاق واسع وخفض تكلفة استخدام الخدمات وتوفيرها، ولا شك أن الخدمات المباشرة لها ميزة فريدة لسهولة التلفاز إليها في أي وقت ومن أي مكان بها ناذ إلى الإنترنت.

وبتقديم الخدمة للمواطنين عبر الحكومة الإلكترونية، تتجه المنطقة للتحول الجوهري إلى عمليات التواصل بين الحكومات والجهات التابعة لها، وتشارك الحكومات في كافة الجهود الجارية لتحديد خدمات جديدة يمكن أن تكون، بما في ذلك تحسين تنسيق أفضل
المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

خدمات بين الجهات الحكومية بإشارة "الشبكات الداخلية للحكومات" (البرنامج الإنشائي للأمم المتحدة، 2009)

وتضمن الخدمات التي يمكن أن تقدمها حكومات المنطقة العربية عبر الحكومة الإلكترونية على سبيل المثال وليس الحصر:

- التوسع في تقديم الخدمات للمواطنين الإلكترونية بحيث تتضمن كافة القطاعات مع توفير الخدمات للمناطق النائية والمناطق المحرومة ويزيد لكل بلد اتخاذ الإجراءات التي تراها حسب ظروفها.

- نمذجة الوثائق الحكومية غير السرية والعمل على توحيدها قياسياً وإزالة القيود التي تمنع تداولها.

- إعداد أو تخفيف الرسوم على المعاملات الإلكترونية لتشجيع الاستخدام الإلكتروني.

- بنك معلومات الوظائف المستند إلى الويب وقواعد البيانات والتي تضم قوائم الوظائف المحترفة والوظائف الخالية، وتسمح للباحثين عن عمل بالتقدم عبر الإنترنت (online) بالوظائف الخالية، وتسهم للباحثين عن عمل بالتقدم عبر الإنترنت (online) بالوظائف المحترفة والوظائف الخالية، وتسهم للباحثين عن عمل بالتقدم عبر الإنترنت (online).

- توفير معلومات عن قواعد العمل.

- بوابات معلومات للأمور المتعلقة باحتياجات المجتمع مثل المنازل وأسعار الإيجار، والخدمات الحكومية للمستأجرين، والمنتجات التي تسر من طلبات مشتقات المياه والكهرباء والمساعدة على تدريب الزراعي المتنقل والأمن الغذائي للأعمال.

- القائمة الإصدارية للمؤسسات الحائزة على مزود الأغذية والخدمات والتدريب والدعم الفني، وكذلك بوابات معلومات القانون ذات الصلة بالعائلة وخدمات المساهمة القانونية الأخرى.

- تقدم للمستخدمين نافذة لل التشريعات والتعرف على حقوقهم.

- الفترة على التطبيق عبر الإنترنت للأدوية والترخيصات مثل رخصة القيادة ورخصة البناء، وذلك إلى جانب معلومات عن كيفية القيام بذلك.

- مع توفر استخدام شبكة مؤسسة معلومات الخدمات الإلكترونية والاتصالات وزيادة المواطنين، يمكن أن يتم إطلاق شركات إقليمية لفورية خدمات الإنترنت وتوزيع محتوى باللغة العربية للتطبيق في المناطق الأخرى.

واقع تطبيقات الحكومة الإلكترونية عربية:

- تبين مراجعة المواقع التي استحدثت لتقديم خدمات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية خلال الأعوام القليلة الماضية أن معظمها ما زال في الطور الإعدادي.

- يظهر الجدول رقم (1) رقم المؤشر الذي يقيس مدى استعداد الدول العربية لتطبيق تطبيقات الحكومة الإلكترونية في العامين 2005 و2008.
جدول رقم (1)
الاستعداد لتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البحرين</td>
<td>57</td>
<td>75</td>
<td>62</td>
<td>53</td>
</tr>
<tr>
<td>الجزائر</td>
<td>123</td>
<td>123</td>
<td>0.352</td>
<td>0.324</td>
</tr>
<tr>
<td>العربية</td>
<td>140</td>
<td>138</td>
<td>0.294</td>
<td>0.277</td>
</tr>
<tr>
<td>0.451</td>
<td>0.427</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر: البرنامج الإداري للأمم المتحدة، تقرير المعرفة العربي للعام 2009، نحو تواصل معرفة منتج، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، الإمارات العربية المتحدة، 2009، جدول 2-4، ص 141.
ويوضح الجدول رقم (1) أن خمسا من دول مجلس التعاون، هي الإمارات والبحرين وقطر والكويت والسعودية، تنصر الدول العربية في استعدادها لتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية. كما تحتل الأردن ولبنان مراكز مقدمة في هذا المضمار ولما كانت اقتصادات المعرفة هي القاعدة الأساسية التي تقوم عليها التجارة الإلكترونية فإنه من الأهمية بمكان معرفة وضع الدول العربية مقارنة ببعض الدول الأخرى في المنطقة والجدول رقم (2) يشير إلى بعض الدول المنتقة بغرس المقارنة وذلك في استعدادها لتبني الحكومة الإلكترونية.

الاستعداد لتبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية في بعض الدول المقارنة

<table>
<thead>
<tr>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
<th></th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>-10</td>
<td>108</td>
<td>98</td>
<td>0.406</td>
<td>0.381</td>
</tr>
<tr>
<td>-16</td>
<td>76</td>
<td>60</td>
<td>0.483</td>
<td>0.496</td>
</tr>
<tr>
<td>7</td>
<td>17</td>
<td>24</td>
<td>0.739</td>
<td>0.690</td>
</tr>
</tbody>
</table>

المصدر:

ومن خلال تحليل بيانات الجدول رقم (2) يتضح صعود وتنامي مؤشر تبني تطبيقات الحكومة الإلكترونية لدولة إسرائيل مقارنة تركيا وإيران اللتان تراجعت ترتيبهما بين عامي المقارنة، وكانت نسبة المؤشر في تركيا أعلى منها في إيران.

وقد كانت النسب الأساسيّة التي بني عليها تقرير الأمم المتحدة الدوري عن جاهزية الحكومة الإلكترونية في دول العالم يأتي في مقدمتها تتوفر البنية التحتية الممتقة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ومدى انتشار استخدام خدماتها نسبة بعدد السكان كلا إنترنت والهاتف الثابت والجوال وخدمات الجمهور وأجهزة الحاسب البسيطة، ويعتبر تقرير الأمم المتحدة في ثاني أقسامه على المؤشر الثقافي والتعليمي العام في الدولة ومعدل الأمية في المجتمع. في حين يركز القسم الثالث على مسح القياسات المتعلقة بمواقع الإنترنت لمست جهات حكومية إلى جانب الواجهة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، ونوعية وقوع الخدمات والمعلومات التي تقدم من خلالها، وقد راكمت الدول المنتقدة حصيلة من المعارف المتعلقة بمبادرات الحكومة الإلكترونية. ذلك أن مؤسسات استشارية كبرى في هذه الدول تقوم بتصميم وتنفيذ
مبادئ الحكومة الإلكترونية تؤزره مؤسسات مختصة للدراسات والأبحاث ولتطوير البرمجيات. وتمحور هذه المبادرات حول أولويات المواطنين ومنطقته. ولا بد من بناء أطر معروفة مشابهة للخدمات الحكومية تنتقل بها الدول العربية إلى مصاف غيرها من بلدان العالم. وسيطلب هذا حيازة المعرفة على عدة سنوات، وتوفيد برامج تكلل تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية واستعداد أطر العمل الحكومي ذاتها، وفقاً لمقتضيات الإصلاح الإداري.

وعلى الرغم من أهمية البنية الأساسية للاتصالات والمعلومات، إلا أن العوامل ذات الطابع المعرفي والسلوكي، كمهارات المستخدمين والإدارة السياسية والتزام الأطر القيادية في الإدارة المدنية، هي أكبر أثر على مبادرات الحكومة الإلكترونية من العوامل التنافسية، فالحكومة الإلكترونية وسيلة لإعادة هندسة العمل الحكومي، وتصميم مبادراتها عادة بعده جعل المعلومات متكاملة وإدارتها على نحو الأمثل، ولذلك تقاومها الجهات التي تعترض الإصلاح الإداري. ومن العوامل التي ينبغي أن تؤثر التطبيق المجري لبرامج الحكومة الإلكترونية (البرنامج الإر занимаة للأمم المتحدة، 2001) ما يلي:

---

3/2/2001- محو الأمية والأمية الإلكترونية

هناك وعى كامل أن الأمية يجب أن تواجه تضافر الجهود بين الحكومات والمجتمع المدني لأن هذا هو مدخل الوصول للمجتمع إلى الاستفادة من الخدمات التي يقدمها مجتمع المعلومات وخصوصاً الإنترنت.

ويجب تحقيق تقرير المعلومات والاتصالات لخدمة قضية القضاء على الأمية. ويجب تخصيص ثلثية المعلومات والاتصالات في محو الأمية عمالاً هاماً يطلب عمله مشتراكاً بين الوزارات المعنية، ليس فقط لجب الابتكارات التكنولوجية ولكن أيضاً لخلق المحتوى والمعلومات الدراسية وتحقيقها. كما يمكن العمل على استخدام طرق إلكترونية مبتكرة لمواجهة الأمية تتضمن استخدام الأشكال والرسوم وغيرها، وذلك بالإضافة إلى تطوير استراتيجيات وطنية وعربية لمحو الأمية الإلكترونية.

---

3/2/2001- الصحة الإلكترونية:

إن النفاذ إلى معلومات وخدمات الرعاية الصحية حق أساسي، ويتقرر كثير من البلدان إلى وجود التسهيلات والعملين في مجال الرعاية الصحية بقدر كافٍ خاصة في المناطق الريفية والقليلة. ويعزز استخدام تقنية المعلومات والاتصالات التغطية الاجتماعية لكل أفراد المجتمع بمكنهم من النفاذ بصورة متساوية إلى خدمات الرعاية الصحية وتمكن المواطنين من تنظيم شؤونهم الصحية بطريقة أفضل ومشاركة فعالية أكبر في عملية الرعاية الصحية، ومن ثم يمكن إدخال تقنية
المعلومات والاتصالات على نطاق واسع في مجال الرعاية الصحية من أجل تحسين استخدام الموارد، وإرضاء المرضى، وإعطاء طباع شخصي للرعاية الصحية، والتتنسيق بين أنظمة الرعاية الصحية العامة والمؤسسات الخاصة والقطاع الأكاديمي. ويجب التوصل إلى حلول مبتكرة وخيارات لتوفير الخدمات الصحية في المناطق التي تعاني من قلة الخدمات. وسيكون من بين الأولويات الأخرى في مجال الصحة الإلكترونية توفير خدمات الوقاية والعلاج ومكافحة انتشار الأمراض، وخصوصًا قلقان المناعة والإيدز، وفيروس "سي" الكبدي الذي يمكن أن ينتقل وجودة من خلال التوعية الإلكترونية.

ويستهدف العمل في مجال الصحة الإلكترونية مجموعة من الأهداف (M. Wilson 1989، F. Redish)، من أهمها:

- تطوير الاستراتيجيات الوطنية للصحة الإلكترونية.
- تأمين الخدمات الصحية للمجموعات المعرضة من السكان في المناطق النائية والريفية.
- تحسين فاعلية وكفاءة نظام الصحة في كل القطاعات العام والخاص.
- زيادة الوعي حول الأمراض الشائعة وتثبيت المناعة للمرأة كمقاصص للصحة في عائلتها ومجتمعها، بالإضافة إلى تعزيز مقاييس الصحة الوقائية وتداخل معلومات الرعاية الصحية وتحسين الخدمات الصحية ورفع كفاءتها.

3/3/4- التعليم الإلكتروني:

إن إعادة بناء العقل العربي لاستيعاب ثورة المعلومات في تطبيق أساليب التكنولوجيا وتعميقها يحتاج إلى أساليب جديدة في التعليم وإعادة هيكلة المناهج وتطوريها لتلبية التقدم الحاصل في عالمنا حتى ندخل إصرر المنافسة في الأسواق العالمية بعيدا عن مظلات الحماية والمنع والدعم. ولنفاذ إلى التعليم والمعرفة أمر جوهري لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكوسيلة للتمكين الشخصي والتنمية المجتمعية وحماية إجراء الأعمال التجارية. وتتغيب شبكة تنمية المعلومات والاتصالات بإمكانية تقديم فرص تعليمية غير مسبوقة لكل المجموعات في كل المواقع. ويواجه التعليم في الوطن العربي
تحديات متلاحقة تتمثل في مسيرة الثورة العلمية والتكنولوجية والمعلوماتية، وهي ما تعرف باسم الثورة الصناعية الثالثة، لذا كان من الأمور الضرورية أن تتأثر العملية التعليمية مع التقدم الصناعي لما له من تأثير مباشر على الحياة الاجتماعية والمتغيرات الثقافية بالمجتمع، فالإنترنت لا يقتصر على صناعة الآلات واستخداماتها.

وهناك دور هام لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في تعزيز استخدام الطرق الحديثة للتدريب الجامعي لتحسن كفاءة العملية التعليمية ورفعها وذلك من خلال:

- تحسين عرض محتوى المادة العلمية باستخدام الوسائط المتعددة.
- تبسيط محتوى المادة العلمية عن طريق تصوير المفاهيم العلمية المجردة.
- تعزيز محتوى المادة العلمية بواسطة محاكاة الحاسب للأنظمة المعقدة.
- إيجاد طرق تدريس جديدة.

وتم إيجاد العديد من التطبيقات التربوية التي أمكن فيها استخدام الحاسب لتطوير العملية التعليمية وتحسينها على أنماط واستراتيجيات مختلفة ومتنوعة مثل: برامج التدريب والممارسة، المحاكاة بالحساب، حل المشاكل والتعلم الذاتي, 1988 كما أجري العديد من الدراسات والأبحاث العلمية التي تؤكد فاعلية هذه التطبيقات في تأكيد الاتجاهات التربوية الحديثة القائمة على التعلم الذاتي، وزيادة مسؤولية الفرد عن تعلمه هذا بالإضافة إلى مراعاة الفروق الفردية بين المتعلمين.

وعبر "الوسائط المتعددة" بأنها تقنية حديثة تمثل على الجمع بين الصوت الصورة والفيديو والرسوم والمكتوب بتقديم برامج معين فيما يحق نوعا من التحاور بين المتعلم والحاصوب (Gokhale, 1996). 

ويعود التعلم عن بعد أحد إمكانيات مهمة لثورة الاتصالات والتكنولوجيا في نقل التجربة واستخداماتها لتطويرها وتوظيفها في تنمية القدرات البشرية وإتاحة بنية جديدة لعالم الاتصال وعالم تكنولوجيا والمعلومات في الأفراد وبين جميع مصادر المعرفة في كل مكان تصل إلى هذه الشبكات والتي تستخدم الوسائط المتعددة.

3/3 - تطبيقات تقنية المعلومات والاتصالات في المجالات الاقتصادية

- التجارة الإلكترونية: أصبحت التجارة الإلكترونية لأزمة للتبادل التجاري في الدول المتقدمة لذلك فقدت من أقوى مركزات الاقتصاد الوطني الأمر الذي يفرض علينا مواقف هذه النقطة، وذلك من خلال نشر ثقافة الإنترنت والتجارة الإلكترونية.

14
ونظرا لما تتمتع به الدول العربية من قدرة استيعابية كبيرة ونمو سريع في عدد السكان، فضلاً عن المساع والخصائص الإيجابية لنظامها الاقتصادي، فإنها تعد سوقاً واعدة ومجذبة بالنسبة لمختلف قطاعات تقنية المعلومات، والتجارة الإلكترونية على وجه الخصوص، وهنا تبدو الجاذبية للتجارة الإلكترونية العربية.

1/3/3- مفهوم التجارة الإلكترونية

ولدت التجارة الإلكترونية E-Trade أو E-Commerce من رحم التجارة التقليدية بفعل ثورة الاتصالات والعلوماتية. تمثل تلك التجارة أسماء كثيرة مثل "تجارة الإنترنت"، والتجارة "أون لاين"، والتجارة الرقمية، والتجارة عبر الواقع الإلكتروني، وغيرها. وتشير كل المصطلحات إلى شيء واحد: حدوث تحوّل نومي في المبادئ التجارية التقليدية، بأثر من التطور في تكنولوجيا الاتصالات، وخصوصا شبكات الاتصالات الرقمية للكمبيوترات. (عمر رمضان، 2003)

1/3/3- أهمية التجارة الإلكترونية

تعتبر التجارة الإلكترونية من أفاق التدفق للدول النامية خلال الفترة القبلة لما يعني ضرورة الإسراع بتهيئة وتطوير قاعدة مناسبة تمنحها القدرة على التحرك بسرعة في هذا المجال والاستفادة من مزايا وفرص التجارة الإلكترونية، حيث أن عدة كبريات الشركات العالمية الكبرى في مختلف المجالات صغيرة إجراءات تأسيس مواقع خاصة بها على شبكة الإنترنت التي بدأ يتزايد استخدامها عالمياً، وخصوصاً في الأخرى، فإن الشركات والبنوك والجهات الأخرى، قد تكون نموذجًا للاستخدام، وقد تكون نموذجًا للاستخدام.

1/3/3- واقع التجارة الإلكترونية عربياً

وقد أشارت التجارة الإلكترونية من حيث مفهومها تحتفي إطار كل ما يتعلق بحركة التبادل التجاري الإلكتروني فإن العمود الفقري لزيادة نصيب العرب في سوق التجارة الدولي هو الإلمام بقواعد اللغة الإلكترونية كما يحدث عبر الإنترنت.

وقد تذكر التجارة الإلكترونية عريضة، بنحو ثلاثة بليون دولار عام 2003 تم نموها إلى ثمانية بليون دولار في العام 2008، في مقابل، يبدو حجمها صغيراً، مقارنة بحجم الاقتصاد العربي الذي يشكل 31 في المائة من السوق العالمية، وعلى المستوى
المجلة المصرية للتنمية والتخطيط

مصطفى محمود عبد السلام

الي، فإنها تشكل أقل من عشر في المائة من التجارة الإلكترونية العالمية، أي ما يساوي ربع حصة دولة مثل هولندا. (المنظمة العربية وآخرون 2009)

إن سوق المعلومات العربية قد نمت بمعدل يراوح بين 40 و60 في المائة، أي أنها تجاوزت معدل نموها نفسه الذي لوحظ خلال الأعوام الأخيرة. يتعذر هذا اللحظ أن هذه السوق تتسم لأنها سوق حام، ولم تدخل طرق نموها مراحل التفعيل والتشابك.

ويعتبر المشاكل المرتبطة على التوسع في تطبيق نظام اقتصاد التجارة الإلكترونية، في عدة أمور جوهراً، المشاكل المالية المتعلقة بكيفية تحويل الرسوم أو الضرائب على التجارة التجارية الإلكترونية، حيث إن هذه الإشكالية تهدد أهم مصادر الإيرادات السياسية في معظم دول العالم لاسيما النامية التي تعتمد على هذه الإيرادات بشكل أساسي، الأمر الذي يتطلب وضع تشريع يضمن حقوق الدول وسمح في الوقت نفسه بالاستفادة من مزايا التجارة الإلكترونية.

وإضافة إلى ذلك، يتضح بسهولة أن تقوم وضع العرب في التجارة الإلكترونية يشمل ذراعين: حجم تلك التجارة عربيةاً، ومدى التقدم في مؤشرات تطور المعلومات والاتصالات في دول العرب باعتبارها أيضاً من مؤشرات اقتصاد العرق، وبالتالي للتجارة الإلكترونية ومدى تطويرها.

إن حجم التجارة الإلكترونية العربية حالياً بلغ 60 مليار دولار وتتصدر دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم هذه التجارة وذلك مقابل 13 تريليون دولار عالمياً.

ولذلك تصدرت دول مجلس التعاون الخليجي قائمة الدول العربية من حيث حجم التجارة الإلكترونية، تتأتي دول الإمارات العربية المتحدة في الصدارة تلتها المملكة العربية السعودية ثم مصر. (المنظمة العربية وآخرون 2009)

و على الرغم من النمو المطرّد الذي تشهده التجارة الإلكترونية على الصعيد العربي إلا أن ارتفاع رسوم الخدمة والتفعيل الإلكترونية بين العرب والعالم العربي يعترقل التوسع في التجارة الإلكترونية العربية.

و في الوقت الذي تؤكد فيه الدراسات أن التجارة الإلكترونية أفضل سبل الوصول إلى الأسواق العالمية بأقل تكاليف ممكنة إلا أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تهديدها للاحتياجات السياسية مثل الضرائب على البيع.

وتتمتع الدول العربية بفرص هائلة في مجال صناعة البرمجيات ونظم المعلومات وأبتكار البرامج وتطويرها كما تمثل تلك قاعدة معقولة لتصنيع مدخلات منتجات القيم بباقي مراحل التصنيع والتسويق.
البرمجيات لشركات أخرى أكبر تستطيع القيام بباقي مراحل التصنيع والتسويق والبيع في الأسواق العالمية.

ورغم تطور وزيادة عدد مستخدمي الكمبيوتر والإنترنت سنويا بنحو 25 في المائة بالدول العربية إلا أنها مازالت بعيدة عن تصنيع أجهزة الكمبيوتر وما يتم حاليا لا يتعδد الويات تجميع من خلال مبادرات فردية لشركات محدودة .


وتتسع الفجوة التكنولوجية بين الدول المقدمة ونظيراتها العربية، حيث تنفق الأولى بنحو خمسة أجيال من تكنولوجيا الحاسبات الآلية الأمر الذي يتطلب مضاعفة موازنة التطور والبحث العلمي والتكنولوجية في الدول العربية التي مازالت لا تتجاوز 80 في المائة من إجمالي الناتج البالغ 150 مليار دولار .

(Berg, L. and van Widen, 2006).

وبالنسبة لابد من إزالة العقبات التي تحول دون تطور هذه الصناعة عربيا وفي مقدمتها سيطرة الشركات العالمية على الأسواق العربية في هذا المجال وضعف كفاءة وانتشار استخدام الإنترنت في الوطن العربي.

إلا أن هناك مشاكل أخرى تخص حماية الملكية الفكرية وتأمين التجارة الإلكترونية والاعتراف بقانونية رسائل بابات التجارة الإلكترونية كمادة إثبات عند الحاجة بالإضافة لتعارض بعض القواعد المنظمة للتجارة مع آليات التجارة الإلكترونية والحقوق الأضرار ببعض الأنشطة التجارية التقليدية والاستغناء عن العمالة في بعض التخصصات ولكن تحدد الإشارة إلى إمكانية القضاء على هذه المشكلات من خلال وضع ضمانات واتخاذ إجراءات تحكم هذه التجارة.

ويمكن للبنوك العربية أن تقوم بمجموعة من الوظائف الهامة في مجال التجارة الإلكترونية من تقدم الخدمات والمنتجات المصرفية للعملاء عبر شبكة الإنترنت وضمان تدريب المدفوعات بين العمالات والتعاملات معهم من خلال الشبكة الدولية فضلا عن التعاون مع آليات دولة لتحقيق أحدث النظم التكنولوجية الموضوعية لحماية المعاملات التجارية المقدمة من خلال الإنترنت.

29/12/3/1328 - معوقات التجارة الإلكترونية العربية:

إن هناك مجموعة من الأسباب التي تكمن وراء عدم الانتشار الواسع للأعمال الإلكترونية (التجارة الإلكترونية) في الدول العربية، ومن هذه الأسباب ما يأتي:

أولا: عدم توفر البنية التحتية الكافية للأعمال الإلكترونية، إذ لا يوجد بيئة مناسبة لتمارسة الأعمال الإلكترونية وتحتاج الدول العربية إلى استثمارات ضخمة في حل
الإنترنت حتى تهيئ البنية التحتية القادرة على تحمل أعباء ومخاطر الأعمال الإلكترونية.

ثانياً: الحجم غير الكافي للأعمال الإلكترونية الموجهة للمستهلك، حيث إن صغر حجم الأعمال الموجهة للمستهلك في الدول النامية هو من المعوقات الأساسية التي تحد من انتشار الأعمال الإلكترونية عبر الشبكة، ولا تزال فرصة السوق الصناعي والتجاري أبهر حظا على شبكة الإنترنت بالدول العربية.

ثالثاً: عدم توفر بنية تحتية كافية للخدمات المالية حتى تنجح الأعمال الإلكترونية عبر الإنترنت فإنه ينبغي إنشاء البنية المناسبة للخدمات المالية. إن إحدى القضايا المهمة في هذا المجال هي بطاقات الائتمان، والتي لا يزال استخدامها محدودا جدا في الدول العربية.

رابعاً: التكاليف والأسعار المرتبطة نسبيا بسبب محدودية استخدام شبكة الإنترنت فما زالت تكاليف الإنشاء وأسعار الاستضافة مرتبطة نسبيا مقارنة بالدول المتقدمة التي ينتشر فيها الإنترنت بصورة واسعة.

خامساً: عدم توفر البيئة التحتية الكافية للاتصالات، إن الإنترنت هو اتحاد بين الحاسوب والهاتف، ودون توفر الخدمات الهاتفية الكافية لا يمكن بأي شكل من الأشكال التوسع في استخدام الإنترنت واستخدامه كذاكرة من أدوات التسويق والأعمال الإلكترونية. والخدمات الهاتفية لا تزال محدودة في الكثير من الدول العربية.

سادساً: عدم وجود حوافز مادية تدفع الأفراد للتسوق من خلال الإنترنت، مثل لا توجد فوائد جوهرية في الأسعار عند التسوق التلقائي أو التسوق عبر الإنترنت في البلدان العربية.

سابعاً: عدم الوعي الكافي، فلا تزال الدول العربية تعاني من عدم توفر الوعي الكافي بأهمية الأعمال الإلكترونية وما يمكن أن تفتحه من فرص جديدة وأفاق واسعة أمام منظمات الأعمال والمنظمات غير الربحية أيضا.

ثامناً: عدم تنفيذ القوانين والأنظمة والتشريعات التي تسهم انتشار الأعمال الإلكترونية. إذا لا يزال الكثير من القوانين والأنظمة والتشريعات في الدول العربية غير متسامحة مع متطلبات الأعمال ( التجارة) الإلكترونية.

تاسعاً: المعوقات الاجتماعية والنفسية لانتشار الأعمال الإلكترونية، وهي معوقات كثيرة منها: اللغة وعدم الثقة في التسديد عبر وسائل الإنترنت والخوف من فقدان مراكز القوة والاستفادة في المنظمات ومقاومة التغيير وغيرها.
عاصراً: تتمثل العقبات الدولية التي مازالت تواجه التجارة الإلكترونية في العالم العربي في تزايد ظهور وتفاقم هذه التجارية مع تطبيق اتفاقية (الجات) التجارة والخدمات وهي الاتفاقية التي تسبق الحواجز الجمركية وتجلب انتقال السلع والخدمات بين الدول أكثر سهولة، وهو ما يطلب من الدول العربية أن تتخذ عدة إجراءات لخدمة الأثار السلبية التي تزايدت مع تطبيق (الجات) الاستفادة من إمكانيات التجارة الإلكترونية من بينها إنشاء الكيانات الاقتصادية القادر على الدخول مثل هذا الحقل، وتشجيع المؤسسات لتمويل وضمان المبادرات التقنية الإلكترونية وتأسيس شركات لوساطة تقوم بدور تقل وتثمين المباني التي يتم ترويجها وبيعها الإلكترونية مع ضمان تحويل ثمنها، بالإضافة إلى إعداد التشريعات الخاصة بتكاليف إجراء المناقشات والعطاءات وأوامر التوريد لشركات من خلال شبكة الإنترنت.

هادي عشعش: إن حجم التجارة الإلكترونية العربية حاليًا لا يتجاوز 8 مليارات دولار، وإن ارتفاع رسوم الخدمات والفروع الإلكترونية بين العالم العربي والخارج يبرقان التوسع في التجارة الإلكترونية العربية بالإضافة إلى المشاكل المالية والإدارية المتعلقة بكيفية تحسين الرسوم الجمركية والضريبة بناويا على المنتجات التي يتم تداولها الإلكترونية. ويمكن أن تكون الدول النامية ومن بينها الدول العربية في حالي إمدادها على اقتصاد مجال التجارة الإلكترونية، حيث سيأتي نحو هذا القطاع تشريطاً إلى زيادة حصة قطاع الخدمات خاصية في مجال التكنولوجيا والعلومات وفق النافذة المحلي لهذه الدول وذلك على حساب حصة القطاع الصناعي الأكثر تطوراً للبيئة في هذه الدول، فضلاً عن أن أنشاء هذه الدول في الدخول لمجال التجارة الإلكترونية سيأتي إلى توسيع الأسواق الخارجية المتاحة أمام هذه الدول بالإضافة إلى زيادة عمليات نقل التكنولوجيا وإعادة تأسيس البنية التحتية ونقل تكنولوجيا الاتصالات لهذه الدول.

129/3/4- البنوك الإلكترونية وتقدم الخدمات المالية

تستخدم تعبير أو اصطلاح البنوك الإلكترونية أو بنوك الإنترنت كتعبير متطور وشامل لمفاهيم البنوك التي ظهرت مع مطلع التسعينات كمفهوم الخدمات المالية عن بعد أو البنوك الإلكترونية عن بعد أو البنوك الهاتفية أو البنك على الهاتف أو الخدمات المالية الذاتية، وجميعها تعبيرات تصل بقياس العملاء بإدارة حساباتهم، وإنتاج أعمالهم المتصلة بالبنك عن طريق المنزل، أو المكتب أو أي مكان آخر، وفي الوقت الذي يريده العملاء، ويعبر عنه بعبارة (خدمة المالي في كل وقت ومن أي مكان)، وقد كان العملاء عادة يتحمل حساباتهم لدى البنك ويتمكنون من الدخول إليها وإجراء ما تتيح له الخدمة عن طريق خط خاص، وتطور هذا المفهوم مع شرائح الإنترنت إذ يمكن للعملاء الدخول من خلال الإنترنت العام عبر الإنترنت، لكن بقيت فكرة الخدمة المالية عن بعد تقوم على أساس وجود البرمجيات المناسبة داخل نظام
كمبيوتر العمل ، يعني أن البنك يزود جهاز العمل (الكمبيوتر الشخصي PC) بحزمة البرمجيات - إما مجاناً أو لقاء رسوم مالية - وهذه تمكنه من تنفيذ عمليات معينة عن بعد (البنك المنزلي) ، أو كان العمل يحصل على حزمة البرمجيات اللازمة عبر شراطها من الجهات الموزعة ، وهذا المفهوم للخدمات المالية عن بعد هو (PC Banking) وهو مفهوم وشكل قائم ولا يزال الأكثر شيوعاً في عالم العمل المصرفي الإلكتروني. (النجار، وأخرون، 2006)

- تطور فكرة الخدمة عن بعد وميلاد البنوك الإلكترونية بمفاهيمه الحديث.

في ظل وجود شبكة الإنترنت وشيوعها وازدياد مستخدميه ، وفي ظل التطور الهائل في تقنيات الاتصال والاتصالات التي حققت تقدماً سريعاً شامل المعلومات ضمن سياسته وخطط الإنساب السلاسل اللينات، ومفهوم المعلومات على الخط وترافق ذلك مع استناد الإنترنت في ميدان النشاط التجاري الإلكتروني ضمن مفاهيم الأعمال الإلكترونية والتجارة الإلكترونية. ومع الاعتماد المتزايد على نظم الاتصال في إدارة الأنشطة وازدياد القيمة الاقتصادية للمعلومات كمكنت معلوماته في محدد الاستراتيجي للنجاح في قطاعات الأعمال والمال والاستثمار المالي. في ظل ذلك كله، تطور مفهوم الخدمات المالية على الخط، لتشكل الفكرة من مجرد تنفيذ أعمال عبر خط خاص ومن خلال برامج نظام كمبيوتر العمل، إلى بنك له وجود كامل على الشبكة ويوحده موقعه كافية البرمجيات اللازمة للأعمال المصرفية، ووفق ذلك تطور مفهوم العمل المصرفي من أداء خدمات مالية خاصية بحسابات العمل إلى القيام بخدمات المال والاستثمار المالية والتجارة والاستثمار المالي وغيرها.

إن البنوك الإلكترونية رغم علاقتها بالكمبيوتر الشخصي، فإنها لم تأخذ كافة مسماها ومحترفاً من مفهوم بنك الكمبيوتر الشخصي المقدم الإشارة إليه، فالبرمجيات التي تشتمل البنك الإلكتروني ليست موجودة في نظام كمبيوتر العمل، ولا فائدة من ذلك كبيرة، فالبنك أو موزع البرمجيات ليس ملزمًا بإرسال الإصدارات الجديدة والمتروبة من البرمجيات للعمل. كما تم تطويرها، ويمكن بفضل ذلك أيضاً إن يدخل العمل في حساباته وإلى موقع البنك وخدماته من أي نظام آخر في أي مكان أو أي وقت وليس فقط من خلال الكمبيوتر الشخصي كما هو الحال في فكرة البنك المنزلي، أو البنك على الخط. كما أن تعلم استخدام البرمجيات لم يعد متطلباً كالالتزام على البنك، فالموقع ينتج ذلك والعدد من مواقع البرمجيات الشبيهة تقدم مثل هذا التعريف، ووفق ذلك كله فإن البنك عبر الإنترنت، ينتج مداخل للعمل باتجاه
مواقع حليفة أو شبيهة أو مكملة لخدماته، كمواقع إصدار وإدارة البطاقات المالية، أو أمن المعلومات المتبادلة، أو مواقع مؤسسات شهادات التعاقد والتوثيق، أو مواقع تداول الأهم أو أي مواقع أخرى تقدم أي نمط أو نوع من الخدمات المالية أو الاستشارية عبر البنك المستضيف أو شركائه.

وبالنسبة للبنوك الإلكترونية بمعناها الحديث ليست مجرد فرع لبنك قائم يقدم خدمات مالية وحسب، بل موقعاً مالية تجارياً إدارياً استثمارياً شاملاً، له وجود مستقل على الخط، فإذا عجز البنك نفسه عن أداء خدمة ما من بين هذه الأطراف كان الحل اللجوء إلى المواقع المرتبطة التي يتم إعادة التعاقد معها للقيام بخدمات عبر موقع البنك، بل إن أهم تحديات المنافسة في مجال البنوك الإلكترونية إن مؤسسات مالية تقدم على الشبكة خدمات كانت حكراً على البنوك بمعناها التقليدي أو بمعناها المقررة في تشريعات تنظيم العمل المصرفي، وليس غريباً أن نجد مؤسسات تجارية أو مؤسسات تسوية تمارس أعمالاً مصرفية بحثاً لتحطى عن قدراتها المتميزة على إدارة موقع مالي على الشبكة، وأصبحت بنكاً حقيقياً بمعنى المعروف بعد أن كانت تعتمد على خطوط مرتبطة بها على البنوك القائمة.

وهذا - من جهة أخرى - أظهر أمام المؤسسات التشريعيّة القائمة تحدياً كبيراً حول مدى السماح للمؤسسات غير المصرية التي تقدم بأعمال مصرفية، وما إذا كانت قواعد الرقابة وإجراءاتها المناعية عادة بمؤسسات الرقابة المصرفيّة كالبنوك المركزية ونحوها، تنطبق على هذه المؤسسات، إلى جانب تجربة إزام هذه المؤسسات برموعة المعايير والقواعد المقررة من جهات الإشراف المصرفي. (قيد، 2004).

21

21

دور تنمية الاتصالات والمعلومات في دعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة

تتسع تنمية الاتصالات والمعلومات في التكوين والتنمية ودعم المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال إنشاء خريطة استثمارية على مستوى مناطق الدولة، وذلك لتتوافر فيها خدمة تلك المشروعات، من خلال إثباتها على الإنترنت للترويج لهذه المشروعات، وفتح أفاق جديدة لها، ويتطلب ذلك من خلال تجميع البيانات الخاصة بالمحافظات والمناطق عن تلك المشروعات، وذلك لتكوين قاعدة بيانات تفصيلية عن هذه المشروعات هذه المحافظات، بهدف إثباتها على الموقع الإلكتروني، ويمكن أن يسمى هذا الموقع ب"الخريطة الإلكترونية للاستثمار"، والتي تتيح كافة المعلومات القطاعية المختلفة العاكسة للنشاط الاقتصادي، لموارد التنمية بведения صورها في موقع جغرافي محدد، لتحقيق التكامل بينها، وذلك بهدف خلق نقاط اتصال بين المشروعات الصغيرة.
1- تضمن أن تطوير البنية التحتية يمثل أساس إقامة نظام متكامل لل potràة والاتصالات والمعلومات.

2- تبين أهمية دور تقنية الاتصالات والمعلومات في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث تساهم تقنية الاتصالات والمعلومات في العديد من الأطراف، بما في ذلك التسول للإطار الاجتماعي من بينها مثلاً في الحكومة الإلكترونية، والعامة والأمة الإلكترونية، الصحة الإلكترونية، التعليم الإلكتروني، والإطار الاقتصادي حيث أثرت الدراسة أمثلة التجارة الإلكترونية، البنوك الإلكترونية، ومواقع الشركات الصغيرة والمتوسطة.

3- التأكيد على أهمية دور المصارف والبنوك العربية في مجال التجارة الإلكترونية، وتعزيز النماذج المستخدمة في مجال التحويلات المالية العالمية، التي تستخدم الطائرات البشرية والوسائل التكنولوجية والمناخ الاقتصادي والاستثماري والكربون الذي يدو ملائمًا، بالإضافة إلى أن القدرة المالية العربية يمكنها أن تكون معظم الدول لأسماها الخليفة من ملاك الفلاك، والبنوك العربية لبناء مجال جديد للعمل المصرفي، والحصول على مساهمة من السوق عبر الإنترنت، خاصة وأن التجارة الإلكترونية باتت هي الأفضل في اكتشاف الأسواق دون الحاجة للدخول في سلسلة من الإجراءات الروتينية المعقدة، كما أن هذه الوسيلة مكنته شركات عالمية كبيرة ومصارف من اختراق الأسواق العربية والحصول على نسبة لا بأس بها من العملة.

4- توفر فرص متاحة أمام المصارف والمؤسسات المالية والقطاع الخاص العربي للمستفيد من التجارة الإلكترونية تجارياً وخدمياً، في مقدمتها تخفيف التكاليف، الأمر الذي يسمح بضاعفة القدرة التنافسية والمرونة في جذب المزيد من العملاء، وتستفيد من مستوى العالم، فضلاً عن الاستفادة من التجارة الإلكترونية لجذب شريحة جديدة من العملاء للتسويق عبر مراكز التسوق الإلكترونية التي سيتم إنشاؤها لهذا الغرض.
ب- توصيات الدراسة:

1- تبني تكنولوجيا الإنترنت الحديثة، إذ بدون فهم ثورة المعلومات المعاصرة وحسن التعامل معها إنتاجاً واستهلاكاً سيظل العرب على هامش الثورة ومن ناحية التول إن الإنترنت يقع في القلب من هذه الثورة: إذ كانت التجارة الإلكترونية من حيث المفهوم تعني إجراء كل ما يتعلق بحركة التبادل التجاري الإلكترونية في السلام لزيادة نصيب العرب في سوق التجارة الدولي هو الإمام بتقاعد اللعبة الإلكترونية كما يحدث عبر الإنترنت.

2- ضرورة الإسراع في تنفيذ مشروع الحكومة الإلكترونية الذي سيوفر 60% من البنية الأساسية للتسويق الإلكتروني مع تبني سياسة محددة للتطوير والبحث العلمي التكنولوجي لإيجاد حلول فنية أفضل للمشاكل المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وأهمها مشكلة الاختراق وسررب المعلومات والخطأ في نقلها، وأعمال الشباك والفيروسات.

وعدم توفر الحماية لتأمين التعامل المالي والتجاري على الإنترنت. خاصة وأن بعض الدول المتقدمة استطاعت التخلص من هذه المشكلة عن طريق استحداث كروت الإنترنت للتعامل التجاري وبناء قواعد بيانات للشركات العاملة في مجال التجارة الإلكترونية وهو ما يشيء السجل التجاري بالنسبة للشركات التقليدية، ولا يد من وضع خطة متكاملة للمحافظة على التجارة الإلكترونية خلال فترة لا تزيد على عشر سنوات عن طريق تشخيص العقبات المتعلقة بهذه التجارة وعلاج الآثار السلبية.

3- دعم الشركات المتخصصة لإنتاج أجهزة حاسوبات رخيصة لاستخدام الإنترنت مما يعكس إيجابيا على تكلفة التجارة الإلكترونية وإنشاء قاعدة بيانات الكترونية تضم إنتاج كل شركة محلية أو عالمية وميزاتها وأسعاره بهدف توفير قطع الغيار المطلوبة للأجهزة المختلفة.

4- إن الدول العربية صغيرة الحجم مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي أخذت زمام المبادرة في التحول إلى التكنولوجيا الرقمية واجتذاب استثمارات دولية في هذا المجال، فلدى الدول العربية المتحدة على صغر مساحتها الجغرافية استطاعت أن تتوفر لنفسها بنية رقمية تحتية جيدة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتقل عن مثيلاتها في بعض الدول الأوروبية الأخرى.

أيضا فإن دول مثل المملكة العربية السعودية استطاعت في الأخرى توفير إمكانيات جيدة لتأسيس بنية تحتية رقمية تستطيع من خلالها اقتحام مجالات التجارة الإلكترونية وتبادل السلع والخدمات عبر الإنترنت مشغولة في ذلك اشتراكها بمختلف اتفاقيات التجارة العالمية والتوقعات حول إمكانية زيادة فرص هذه التجارة مستقبلاً، ومن ثم
يمكن للدول العربية أن تحتذى نسخ الخطى لتوزيع قاعدتها التصديرية المعتمدة على حسب التقنية ونظام المعلومات.

المراجع:

أولا: المراجع العربية

1- البرنامج الإنجليزي للأمم المتحدة "تقريير المعرفة العربي 2009", نحو تواصل معرفي منتج, مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم, الإمارات العربية المتحدة, 2009, ص 166.
2- الأمم المتحدة, "تقريير التنمية البشرية في العالم", مركز الأهرام للطبع والتشر, القاهرة, 2009, ص 167.

3- المنظمة العربية وآخرون, (2009), "التقريير الاقتصادي العربي الموحد", أبو ظبي, ص 776.
6- عبد السلام, مصطفى محمود, (2009), "دور العناقيد الصناعية في رفع القدرة التنافسية للاقتصاد المصري", رسالة دكتوراه في الاقتصاد, غير منشورة, جامعة قنا.
8- فريد, نهيل أحمد, (2004), "التجارة الإلكترونية", بدون دار نشر, القاهرة, ص 86.

ثانيا: المراجع الأجنبية


ثالث: مواقع الإنترنت المستخدمة في البحث
1- المنتدى الاقتصادي العالمي، 2008 على الموقع
2- موقع اليونسكو
1- www.wep.wharton.upenn.edu/Research.
3- قاعدة بيانات البنك الدولي (منهجية تقييم الأداء المعرفي – الكام)